القضاء الأعلى يعزل قاضياً ويقر تنظيم محاكم الأموال العامة

صنعاء / سبأ:

اقر مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي إعادة تنظيم محاكم الأموال العامة وتحديد اختصاصاتها بما يتناسب مع ما نص عليه قانون مكافحة الفساد من إضافة مجموعة من الجرائم إلى اختصاص محاكم الأموال العامة .

وتضمن القرار أن تختص محاكم الأموال العامة القائمة حاليا في أمانة العاصمة والمحافظات بكافة الجرائم الماسة بالمال العام ، ومافي حكمه وأموال الأوقاف ، وبالجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد .كما اشتمل القرار على أن تختص المحاكم الابتدائية ذات الولاية العامة في بقية عواصم المحافظات والمديريات التي لا توجد فيها محاكم أموال عامة بنظر تلك القضايا الواقعة في دائرة اختصاصها ، على أن يتولى الفصل فيها قاض مختص بقضايا الأموال العامة في المحكمة الابتدائية ، فإذا لم يوجد فرئيس المحكمة .

وحدد القرار أن تختص شعبة الأموال العامة باستئناف أمانة العاصمة بالفصل استئنافا في الأحكام والقرارات الصادرة من محكمة الأموال العامة بأمانة العاصمة ، كما تختص محاكم الاستئناف في المحافظات الأخرى،والشعب الجزائية بالفصل استئنافا في الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم الأموال العامة الابتدائية ،أو من المحاكم الابتدائية ذات الولاية العامة في قضايا الأموال العامة ، والجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد .

ونص على أنه يجوز عند توفر عدد كاف من القضاة إنشاء شعب متخصصة للأموال العامة في تلك المحافظات.

وأقر المجلس هذا القرار بناء على المذكرة المرفوعة له من وزير العدل وتقرير اللجنة المكلفة من المجلس بدراسة الموضوع وإعادة النظر في قرار محاكم الأموال العامة .

كما اقر مجلس القضاء الأعلى توقيع عقوبة العزل بحق احد القضاة ،وذلك لجسامة الخطأ المرتكب من قبله، بناء على القرار المرفوع إليه من مجلس المحاسبة.

ووجه المجلس الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة بشان التوصيات الصادرة من لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بالبرلمان بشان نتائج زيارتها للسجون المركزية والاحتياطية في بعض المحافظات.وكان المجلس قد استعرض في مستهل الاجتماع محضر اجتماعه السابقة وأقره.

وزير الدفاع يؤكد نجاح زيارته لموسكو وتعزيز الشراكة

صنعاء / متابعات:

أكد الأخ اللواء محمد ناصر أحمد وزير الدفاع أن زيارته إلى موسكو كانت ناجحة ومثمرة .. مشيراً إلى أن المباحثات التي أجراها مع نظيرة وزير الدفاع الروسي اناتولي سيرديوكوف وغيره من المسئولين في الحكومة الروسية خرجت بنتائج طيبة وايجابية ومهمة تصب في مجملها في اتجاه تعزيز العلاقات الثنائية وفتح آفاق واسعة ورحبة للشراكة الفاعلة بين البلدين الصديقين في مختلف مجالات التعاون.وقال الأخ وزير الدفاع إن مباحثاته والوفد المرافق له مع المسئولين في الحكومة الروسية شملت جملة من القضايا والموضوعات الحيوية في مختلف مجالات التعاون السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وجهود البلدين في مكافحة الإرهاب وغيرها.إلى جانب الترتيبات الخاصة بالزيارة المرتقبة لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى روسيا الاتحادية..

وأوضح أن المسئولين الروس أكدوا دعم روسيا للجمهورية اليمنية في كافة المجالات بما في ذلك تحديث وتطوير القوات المسلحة في إطار العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين الصديقين.هذا وكان وزير الدفاع الروسي أكد الاستعداد الكامل للارتقاء بمستويات علاقات الصداقة المتميزة والتعاون بين البلدين لتشمل مختلف المجالات وخاصة ما يتعلق بالتدريب والتأهيل والتسليح والعمل بكل ما من شأنه تعزيز المصالح المشتركة بين الجيشين والشعبين الصديقين ,منوهاً بأن المباحثات التي جرت بين الجانبين سادتها أجواء من التفاهم والتفاؤل وروح الصداقة المتنامية' وأن وجهات نظر الجانبين كانت متطابقة إزاء مجمل القضايا التي تم تناولها . كما أكد وزير الدفاع الروسي حرص بلاده على تقوية أواصر العلاقات ومجالات التعاون مع اليمن وبما يسهم في تحقيق المصالح المشتركة للبلدين الصديقين. هذا وقد حرص الأخ وزير الدفاع خلال زيارته إلى روسيا والوفد المرافق له على القيام بزيارة مبنى السفارة اليمنية في العاصمة الروسية موسكو. والتقى بمجموعة من الطلاب اليمنيين المدنيين والعسكريين وأبناء الجالية اليمنية في روسيا الاتحادية وأعضاء السفارة'وألقى فيهم محاضرة هامة تناول فيها عددا من القضايا والتطورات الهامة التي يشهدها الوطن ومنها حركة التمرد والفتنة التي تشهدها بعض مناطق محافظة صعدة..مؤكداً بهذا الخصوص أن الدولة تعاملت مع هذا التمرد الذي لم يبق من عناصره إلا بعض الفلول وبعض الفارين والمذعورين بما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا.

اللواء محمد ناصر أحمد

وفيما يتعلق بالأوضاع في بعض المحافظات أشار الأخ وزير الدفاع إلى أن ما يجري هو نتيجة لتحريض بعض القوى السياسية التي فقدت مصالحها استهدافاً للوحدة الوطنية ، وقال :« إن ما ينشر وما يتم تنظيمه من مظاهرات يقف وراءها أفراد معدودون وموتورون لا يخدمون إلا مصالحهم الشخصية ومصالح من يحركهم» وأشاد وزير الدفاع بحكمة وحنكة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في احتواء هذه النزعات من خلال اللجان المشكلة والخاصة بالنظر في بعض التجاوزات الإدارية والاستحقاقات التقاعدية والتي تم معالجتها في إطار النظام والقوانين النافذة..

وكان الطلاب اليمنيون الدارسون في روسيا الاتحادية قد عبروا عن تأييدهم للمسيرة الوحدوية بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ووقوفهم صفا واحدا ضد أي اتجاهات تهدف إلى تمزيق الوطن أو الإضرار بالوحدة الوطنية'وشجبهم لكافة الأعمال الإرهابية التي تخل بأمن الوطن وسلامة المواطن وأكدوا أنهم يعتبرون أنفسهم سفراء لشعبهم ووطنهم من خلال نشاطاتهم المختلفة ومنها الترويج للسياحة في اليمن والتعريف بأهميتها ومؤهلاتها الاستثمارية والسياحية وغيرها من المجالات التي تعود بالنفع للوطن إلى جانب مسؤولياتهم الأخرى في تلقي العلوم المفيدة التي تساعد في تقدم ونهوض الوطن في كافة الجوانب.

مؤسسة (مام) العالمية تخصص مليار دولار للاستثمار في القطاع السمكي باليمن

صنعاء / سبأ:

خصصت مؤسسة (مام) العالمية وشركاؤها مليار دولار أمريكي لإقامة مشاريع استثمارية في القطاع السمكي في اليمن.وتضمنت مذكرة التفاهم التي وقعت أمس بصنعاء بهذا الخصوص بين المؤسسة و وزارة الثروة السمكية إقامة المؤسسة مشاريع استثمارية في مجال استزراع الروبيان وتربية واصطياد الأسماك والأحياء البحرية على امتداد السواحل والمياه السيادية اليمنية، وفقا لنتائج الدراسات الميدانية للمواقع التي سيتم إقامة هذه المشاريع عليها.

وبموجب المذكرة التي وقعها وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان ومدير عام المؤسسة محمد عبدالمجيد ناجي فسيتم اقامة جسور من التعاون بين الجانبين في مجال تنمية الصادرات السمكية واستزراع (الروبيان وغيره) والاستزراع البري في المياه العذبة وتربية أسماك الزينة وإقامة مشروعات في مجال تربية الأسماك والصناعات السمكية والصيد الساحلي والصناعي بما يسهم في تطوير وتنمية القطاع السمكي اليمني ويحقق القيمة المضافة، من خلال استيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة، إضافة إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الجاذبة والمجدية في القطاع السمكي في اليمن.

وأوضح وكيل وزارة الثروة السمكية المساعد لقطاع الاستثمار والبحوث المهندس خالد شمسي ان المؤسسة ستتكفل بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية لهذه المشروعات ومراحل تنفيذها تمهيدا لتسليمها الى الوزارة خلال الستة أشهر القادمة.

وقال شمسي :« كما ستقوم المؤسسة مع شركائها بإنشاء معامل ومراكز لإعداد وتنمية الصادرات السمكية مجهزة بأحدث التقنيات ومطابقة للمواصفات والمعايير العالمية للتصدير على أن يتم تحديد مواقعها بالاتفاق بين الطرفين وبالتنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة».

وأضاف شمسي :«إن أهم المشاريع التي سيتم إنشاؤها هي مزرعتان لاستزراع الروبيان وتربية الأسماك والأحياء البحرية في المواقع التي ستحددها نتائج دراسات الجدوى وتقييم الأثر البيئي والصالحة لعملية الاستزراع والتربية وفقا للأنظمة المعمول بها في اليمن إضافة إلى تشغيل

عددا من قوارب الصيد الصناعي في المنطقة الاقتصادية ووفقا لجهد الاصطياد المسموح به إضافة الى تبادل المعلومات والخبرات العالمية المنظمة للأنشطة السمكية وإدارة الموارد السمكية وتنميتها».

وبين الوكيل المساعد لقطاع الاستثمار ان المذكرة تشمل أيضا قيام المؤسسة بإجراء دراسات جدوى لإقامة مصانع لوسائل ومعدات الصيد بمختلف الأحجام والأنواع إضافة إلى إقامة مشروعات سمكية صغيرة مدرة للدخل من خلال تشجيع مجموعة من الأسر والصيادين على تربية الأسماك في أقفاص بهدف زيارة الإنتاج وتحسين مستوى الدخل لهذه الأسر .

حضر التوقيع وكيل وزارة الثروة السمكية عبدالله باسنبل ووكيل قطاع الإنتاج والتسويق غازي الأحمر والوكلاء المساعدون عباس زبيدي وناصر النسي وعبدالرؤوف بن بريك ورئيس الإتحاد التعاوني السمكي علي بن شبا.

وزير التربية يدعو إلى الالتحاق بالمراكز الصيفية

صنعاء / سبأ:

دعا وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام محمد الجوفي أولياء الأمور والسلطات المحلية في أمانة العاصمة والمحافظات إلى الدفع بالطلاب والشباب للالتحاق بالمراكز والمخيمات الصيفية التي ستدشن الخميس القادم .

وقال الوزير الجوفي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن وزارة التربية قد وضعت المدارس المختارة في المحافظات بكافة كوادرها وإمكاناتها لإنجاح فعاليات المراكز الصيفية التي تقدر ب721 مركزا ومخيما صيفيا .

وحث مدراء المدارس واللجان الفرعية بالمحافظات على العمل بتناغم مع المؤسسات الشبابية وصولا إلى تحقيق الأهداف والغايات المرجوة من إقامة هذه المراكز الصيفية .

ولفت الجوفي إلى أن الحكومة خصصت 465 مليون ريال لتمويل المراكز والمخيمات الصيفية، والتي من المتوقع ان تستقبل مايزيد عن 200 ألف طالب وطالبة وشاب وشابة.

وأوضح ان الحكومة تهدف من إقامة هذه المراكز والمخيمات الشبابية إلى نشر الوعي بين أوساط الشباب وتنمية مداركهم وإبداعاتهم وغرس القيم الوطنية وتحصينهم من الاختراقات الفكرية وتعميق روح التسامح والوسطية والاعتدال ونبذ التطرف والغلو والطائفية والمذهبية.

مضيفا ان هناك تنوع في الأنشطة التي ستنفذ خلال فترة إقامة المراكز الصيفية المحددة بأربعين يوما، والمخيمات المحددة باثني عشر يوما من ديني وثقافي وعلمي ورياضي ومهني واجتماعي وكشفي إضافة إلى تعلم اللغة الانجليزية وبرامج الحاسوب وإلقاء محاضرات توعوية لتعزيز الولاء الوطني وتجسيد مبادئ وأهداف الثورة اليمنية والوحدة الوطنية، إضافة إلى إقامة مسابقات علمية وثقافية ورياضية يومية يتم من خلالها اكتشاف الموهوبين والمبدعين لاحتضانهم ورعايتهم وتكريمهم في ختام فعاليات المراكز الصيفية.

وأشار وزير التربية إلى الاهتمام الذي يوليه فخامة الأخ رئيس الجمهورية بالمراكز الصيفية والدفع بهذا العمل والارتقاء به إلى المستوى المنشود .

وثمن الوزير في ختام تصريحه بالجهود المبذولة من قبل الكوادر التربوية والشبابية على المستوى المركزي والمحلي .

د. عبدالسلام الجوفي

مناقشة الترتيبات النهائية لتدشين المراكز الصيفية بوادي حضرموت

سيئون/خالد بن عمور :

ناقش اللقاء التشاوري لقيادة العمل الشبابي والتربوي بمديريات وادي حضرموت الذي رأسه الأخ/أحمد جنيد الجنيد وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء المعايير المتبعة في تنفيذ المراكز الصيفية والدور المناط بالجهات ذات العلاقة.

وفي الاجتماع الذي حضره الأخ/علي عبيد بامعبد مدير عام مكتب الشباب والرياضة بالوادي والصحراء أكد وكيل المحافظة أهمية الإعداد الجيد للمراكز الصيفية بما يعود بالنفع على الطلاب والشباب واستغلال أوقات الفراغ فيما ينفعهم ووطنهم والحفاظ على قيم المجتمع الدينية وتنمية المقومات الثقافية والوطنية..

فيما أوضح الأخ/علي عبيد بامعبد مدير مكتب الشباب والرياضة بوادي حضرموت والصحراء، أنه سيتم هذا العام إقامة تسعة عشر مركزاً صيفياً بمديريات وادي حضرموت منوهاً بأن كافة الترتيبات قد استكملت لتدشين فعاليات هذه المراكز يوم الخميس القادم وانه تم توزيع المراكز وفقاً لعدة معايير منها الكثافة السكانية والحرص على التنوع لتشمل الجنسين من البنين والفتيات. وستشمل هذه المراكز العديد من الأنشطة والفعاليات الرياضية والثقافية والدينية والأعمال المهنية وغيرها من الأنشطة والفعاليات.

جمعية المكفوفين بلحج تنظم أول مركز صيفي

لحج/ أنوار عبدالحميد محسن:

أوضح الأخ/ فضل محمد سبيت رئيس جمعية رعاية وتأهيل المكفوفين م/لحج أن الجمعية ستنظم في الفترة من 20/7 وحتى 20/8/2008م مخيماً صيفياً هو الأول منذ تأسيسها في العام 2001م ويشارك فيه (40) كفيفاً وكفيفة من مختلف الأعمار و (20) طفلاً أسوياء وكذلك ممن يعانون من صعوبة في الإبصار وتمنى من قيادة المحافظة ممثلة بالأخ/ محسن علي النقيب محافظ محافظة لحج ورئيس المجلس المحلي أن يدعم تنظيم هذا المخيم لما له من أهمية في تنمية قدرات ومواهب المكفوفين واستغلال أوقات فراغهم بالإضافة إلى دمجهم مع أقرانهم الأسوياء داخل المخيم.

وقال في تصريح لـ (14 أكتوبر) إن الجمعية تسعى إلى إخراج الكفيف من العزلة ودمجه في المجتمع وهذا لن يتأتى إلا بتضافر جهود أبناء المحافظة وتعاونهم مع هذه الشريحة من ذوي الاحتياجات الخاصة، مشيراً إلى أن الجمعية تعاني من صعوبات أبرزها عدم توافر وسيلة مواصلات حيث تبعد القرى عن مراكز التأهيل والمركز الرئيسي للجمعية بالمحافظة واكتفاء المكفوفين بالتحصيل العلمي إلى مرحلة إتمام الثانوية العامة بالنسبة للذكور وذلك بسبب الظروف المالية للأسر.

المكتب التنفيذي للنقابات يعقد اجتماعاً بأبين

جعار/ مصطفى السقاف:

عقد أمس الاجتماع الدوري للمكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن فرع محافظة أبين في مقر الاتحاد بمدينة جعار برئاسة الأخ/ محمد الخضر عزلق عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن رئيس فرع الاتحاد بمحافظة أبين حيث حيا الاجتماع الذكرى الثلاثين لانتخاب فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح لقيادة البلاد وما مثلته هذه الذكرى من أهمية على مستوى التحولات السياسية وخاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في ترسيخ الديمقراطية وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، كما استعرض وناقش الاجتماع جملة من القضايا أبرزها تقرير عن نشاط المكتب التنفيذي خلال النصف الأول من العام الجاري والتقرير المالي وكذلك قضية نقابة النقل والأجرة والمباني الخاصة بفرع الاتحاد بالمحافظة التي لم تسلم منذ عام 94م.

وقد خرج الاجتماع بعدد من القرارات والتوصيات الهادفة إلى تعزيز وتفعيل دور العمل النقابي والعمالي في إطار المحافظة.

في ورقة اقتصادية علمية حديثة:

المطالبة بإنشاء لجنة فنية للتنسيق بين الجهات المعنية بضبط المخالفات الاقتصادية

نشر الوعي في الجانب الاقتصادي من قبل الجهات المختصة وتوضيح حالات الغش التجاري والصناعي

صنعاء /سبأ:

طالبت ورقة علمية حديثة بإنشاء لجنة فنية متفرغة يتم اختيار أعضائها من ذوي الكفاءات بالشأن الاقتصادي والقانوني للتنسيق بين الجهات المعنية بالرقابة والتفتيش وضبط المخالفات الاقتصادية وتوزيع العمل فيما بينها وتحديد اختصاص كل جهة على أن تكون هذه اللجنة همزة الوصل فيما بين الجهات الإدارية المختصة والسلطة القضائية.

وأكدت الورقة التي أعدها رئيس محكمة مخالفات الأمانة الابتدائية القاضي محمد أحمد الأبيض أهمية تفعيل دور القضاء الجنائي في الجوانب الاقتصادية والبيئية من خلال عقد دورات وندوات لفترات كافية لاستيعاب مختلف القضايا الاقتصادية والبيئية وخطورة تأثيرها على المواطن والاقتصاد الوطني وتبادل المعلومات فيما بين القضاة والمختصين في الجوانب الاقتصادية والجهات ذات العلاقة. وحث القاضي الأبيض الجهات الحكومية المعنية بالتشريعات الاقتصادية أن تقوم بإصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بالقوانين المعنية بتطبيقها بالإضافة إلى إصدار القرارات المنفذة لها والقرارات اللازمة بتحديد الأشخاص المنوط بهم ضبط المخالفات والإجراءات التي يجب إتباعها تحت إشراف النيابة العامة طبقاً لما هو منصوص عليه في قانون الإجراءات الجزائية والقوانين الأخرى النافذة حتى يتمكن المختصون أو مأمورو الضبط القضائي القيام بأعمالهم المكلفين بها على أكمل وجه من حيث إجراء التحريات وضبط المخالفات.ولفت إلى أن عدم التزام الجهات الحكومية المختصة بإصدار مثل تلك اللوائح والقرارات المنفذة للقوانين الاقتصادية يترتب عليها اتخاذ إجراءات غير مشروعة ضد بعض المنشآت الصناعية أو التجارية التي تحترم القوانين النافذة والمستفيد الأكبر فئة التجار الجشعين التي استغلت ظاهرة الحرية الاقتصادية وتحرير التجارة خاصة وأن إجراءات الضبط الإدارية لا تهدف إلى العقاب بقدر ما تهدف إلى منع السلوك الذي قد يؤدي إلى حدوث المخالفة أو الإخلال الفعلي.وأشار إلى أن اتخاذ مثل هذه الإجراءات سيترتب عليها تمكين الأشخاص المعنيين بالجوانب الاستثمارية أو الاقتصادية من معرفة القواعد الضبطية الذي يجب عليهم مراعاتها أثناء ممارستهم لأعمالهم والضمانات اللازمة لهم لاسيما وأن القوانين والمواصفات كثيرة وتحتاج إلى نشرها وتوعية الجمهور بها من أجل ترسيخ مبدأ سيادة النظام والقانون والدفع بالعملية الاقتصادية والاستثمارية إلى الأمام . وقال « القضايا الاقتصادية ذات طابع مستعجل كونها تتعلق بصحة وسلامة المواطنين المستهلكين وتهدف إلى محاربة الغش التجاري ومكافحة الاحتكار لمنع اختلاق الأزمات الاقتصادية كون أغلب هذه القضايا تصنف ضمن جرائم الخطر بشقيه الفعلي أو المفترض والبعض منها يعد من جرائم الضرر ولذلك فقد تعددت القوانين التي تحكم مثل هذه القضايا الأمر الذي يجعلها ذات طبيعة مركبة من شقين إداري وجنائي وأقل ما يمكن أن يقال عنها بأنها من القضايا المسماة بالسهل الممتنع كونها تتطلب سرعة اتخاذ الإجراءات مع الحذر الشديد عند النظر فيها».

وأكدت الورقة الخاصة بالتشريعات المنظمة للرقابة وآليات التنفيذ على نشر الوعي والثقافة بالجوانب الاقتصادية نظراً لغياب الوعي الاستهلاكي لدى الجمهور، وتوضيح حالات الغش التجاري والصناعي من قبل الجهات ذات العلاقة بما يكفل نشر الوعي بها لدى المستهلكين باعتبارهم المعنيين بها ولهم التأثير الأكبر في كشف حالات الغش بعد توعيتهم من الجهات المختصة . وأوضحت أن تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في اليمن أدى إلى زيادة الاهتمام بالمستهلك خاصة بعد الأخذ بنظام اقتصاديات السوق وتحرير التجارة التي أدت إلى ظهور فئة من المستوردين والمنتجين تسعى إلى الثراء الفاحش والسريع مستغلين بذلك التسهيلات التي تقدمها الدولة لتشجيع الاستثمار والمستثمرين ظنا منهم بأن تحرير التجارة والحرية الاقتصادية تعني الفوضى وإغراق السوق بالعديد من السلع المتنوعة أو غير المطابقة للمواصفات والمقاييس ناهيك عن استغلال هذه الفئة أيضاً لبعض التغيرات في النصوص القانونية.ولفتت إلى انه نتيجة لذلك فقد تدخلت الدولة بتشريعاتها في كافة مراحل الإنتاج والتوزيع من أجل ضبط جودة السلع وسلامة المستهلكين وتوفير الحماية لهم وفرض حد أدني من الشروط والمواصفات وكذا تطبيق بعض الجزاءات الإدارية على اختلاف أنواعها، ما يتعين توضيح تلك القوانين التي تحمي المستهلك وبنفس الوقت تحمي الاقتصاد الوطني وتحدد طبيعة هذه القرارات لا سيما في مجال إجراءات الضبط في الجرائم والمخالفات الاقتصادية التي تخرج في البعض منها عن القواعد العامة المبينة في قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات وتدخل المشرع في القوانين الاقتصادية ليس رجوعاً عن مبدأ حرية التجارة وإنما من أجل حماية المواطنين والاقتصاد الوطني من جرائم الغش بقصد توفير الحماية والثقة في السلع والمنتجات عامة وخاصة الغذائية منها والمعفية من الضرائب أو الجمارك.

وبين القاضي الأبيض أن المشرع اليمني في القوانين الخاصة وبالذات القوانين الاقتصادية أوكل إجراءات البحث والتحري لبعض موظفي تلك الجهات للكشف عن المخالفات الاقتصادية التي تقع بالمخالفة للقوانين والقرارات المتعلقة بنشاط الجهة التي يعملون فيها، وإعطاؤهم صفة الضبطية القضائية التي تخولهم سلطة دخول الأماكن والإطلاع على الأوراق والمستندات والتفتيش وسحب العينات و التحفظ على السلع المشتبه فيها.

واستعرضت الورقة التشريعات الاقتصادية التي صدرت أهمها قوانين المواصفات والمقاييس والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية، والرقابة على الأغذية، وقانون المبيدات وغيرها من التشريعات.. مؤكدة أن اليمن قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال . ولفتت الى اهمية هذه القوانين كونها توضح المهام لمأموري الضبط الإداري أو القضائي حتى يتمكنوا من القيام بأعمالهم بإجراءات موحدة في مختلف المحافظات، وتطبيق إجراءات محددة على كل الحالات في كل الظروف المماثلة، إضافة الى التيسير على الأفراد لمعرفة القواعد الضبطية التي تحكم نشاطهم ما يجعلهم يمارسون نشاطهم في إطارها دون أن يتوقعوا اتخاذ أية إجراءات ضبطية ضدهم .

بدء دورة في مجال الصحة الإنجابية لمحافظة إب

إب/ محمد الورافي:

انطلقت أمس في محافظة إب فعاليات الدورة التدريبية الخاصة في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة التي تنظمها جمعية رعاية الأسرة اليمنية فرع إب بالتنسيق مع جمعية "نجد الجماعي" بالمحافظة ويشارك فيها عشرون مشاركاً من فئة الرجال وتستمر على مدى ثلاثة أيام يتلقى فيها المشاركون عدداً من المواضيع المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وقضايا السكان وأمراض الأمومة والطفولة والأمراض المنقولة جنسياً. كما سيتم خلال الدورة طرح عدد من الأدبيات والمحاضرات الداعمة للمواضيع التي ستدرس في الدورة التدريبية..

وفي حفل افتتاح الدورة ألقيت كلمتان من قبل الأخوين الدكتور/ إسماعيل الشويطر مدير الرعاية الصحية الأولية بالمحافظة، وعبدالله القحيزة مدير جمعية رعاية الأسرة اليمنية فرع إب تناولت أهمية الدورة وفائدتها للمشاركين وتأثيرها على أداء عملهم في مجال الصحة الإنجابية، كما عبرتا عن حرص جمعية رعاية الأسرة اليمنية على نسر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع.

تصدير (447) طناً من المنتجات الوطنية إلى عدد من الدول

عدن / سبأ:

صدرت أمس عبر أرصفة المعلا ميناء عدن (447) طناً من المنتجات الوطنية شملت الأسماك والحلويات والبسكويت والسمن والعطورات والمنظفات والألبان السائلة إلى عدد من البلدان العربية والأجنبية.

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لأرصفة المعلا بميناء عدن ان شحنة الأسماك والبالغة نحو 300 طن صدرت الى كل من مصر والصين وفرنسا وايطاليا فيما صدرت شحنة الحلويات والبسكويت والسمن والمنظفات والبالغة نحو 100 طن إلى إثيوبيا و شحنة العطور البالغة (27) طناً إلى دولة قطر و الألبان السائلة البالغة (20)طناً الى إمارة دبي.

وكانت أرصفة المعلا قد استقبلت اليوم بعدن استقبلت خلال شهر يونيو الماضي (42) ناقلة حاويات أفرغت (52) الف حاوية بضائع متنوعة.

(127) حاوية بضائع واردات للاستهلاك المحلي.

يشار الى ان أرصفة ميناء الحاويات

البحث الاجتماعي الميداني لصندوق الرعاية الاجتماعية في محافظة عدن يهدف إلى الحد من ظاهرة الفقر

عمليات المحافظة لصندوق الرعاية الاجتماعية:

-عدن (258125)
- دار سعد (307029)
- الشيخ عثمان (388246)
- المنصورة(357919)
-البريقة(371302)
-التواهي(200715)
- المعلا(245500)
-صيرة(269377)
-خورمكسر(271195)

وعلى الإخوة المواطنين التواصل على الأرقام أعلاه في حالة وجود أي أشخاص يطالبون بمبالغ مالية أو سمسرة أو أي مخالفات في الميدان أو أي استفسارات . مع العلم بأن الباحث توجد لديه بطاقة تعريفية من الصندوق ..